



usmlo.org

صوت الثورة

يا عمال كل
البلدان،
اتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية - اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

ذكرى الحادي عشر من سبتمبر

تعميم معيار العنف الخارج على القانون

فبعوضاً عن حكم القانون كناظم للعلاقات الدولية، تفرض الولايات المتحدة عنفها الخارج عن القانون كجزء من منظومتها المتخلفة القائمة على إبتزاز القوة كمصدر للحق. تتوضح هذه الصورة مع تزايد الأخبار التي تصف أعمال وكالة الاستخبارات المركزية كآلة قتل وتحول قيادة العمليات الخاصة المشتركة إلى قوة مسلحة قائمة بذاتها وذلك على أرضية التقلت من الحساب في أي مكان من العالم. ويقوم الجهازان بعمليات سرية تناقض المعايير والقوانين الدولية، بالإضافة إلى الإغتيالات والهجمات الجوية من دون طيار التي ينفذهما. تعبر هذه الأخيرة عن حجم الخروج عن القانون الذي تنتهجه الولايات المتحدة لإستهدافها دولاً لم تعلن الحرب عليها مثل الباكستان واليمن، كما تدل عليه ممارسة الإغتيال بحق "أهداف" تحدها الولايات المتحدة. تقرر الإستخبارات المركزية وقيادة العمليات الخاصة المشتركة بأن المعلومات الإستخباراتية التي تعتمدان عليها في تنفيذ عمليات الإغتيال لا تتمتع بالصحة إلا في 50 بالمئة من الحالات.

التتمة على الصفحة الثانية

مع إحياء الذكرى العاشرة للحادي عشر من سبتمبر، نعبر عن الحزن للأرواح التي فقدت في ذلك اليوم، وللمعاناة المستمرة لعناصر الطوارئ المقارعين ضد مرض السرطان وأمراض أخرى، وأيضاً على مئات الآلاف ممن زهقوا نتيجة للعدوان الأمريكي. إلا أن الحزن لا ينبغي أن يغيب ضرورة تعزيز مقاومتنا المنظمة لحروب وقمع الولايات المتحدة. فأمننا يتمثل في النضال من أجل حقوق الجميع في الداخل وفي الخارج. تواجه الطبقة العاملة وبقية الناس وضعاً زادت في ظلها الحرب على الإرهاب من إنعدام الأمن ووسعت من الحروب الأمريكية وعززت مخاطر إندلاع حرب عالمية جديدة. بمعنى آخر تم تعميم وفرض العنف الخارج على القانون كمعيار أمريكي. يشير غزو ليبيا في هذا السياق إلى الضرب بالقانون الدولي خاصة فيما يتعلق بسيادة الدول وحقوق الإنسان ومنع العدوان عرض الحائط. وبعد عشر سنوات من 11 سبتمبر، شنت الولايات المتحدة والنيتو حربهما على ليبيا بذريعة الحيلولة دون إرتكاب الحكومة الليبية مجزرة "محتملة بحق المدنيين" من أجل التدخل بشؤونها الداخلية في غياب أية دلائل تشير إلى إمكانية قيامها بعمل كهذا. تمثل العدوان بالآلاف حملات القصف الوحشي للمدنيين وبتدمير البنية التحتية ومنها الشبكات المائية ورفض التفاوض على حل سلمي.

جهاز الإستخبارات المركزية كآلة قتل

إجبارهم على أن يصبحوا مخبرين. الكثير ممن يتم إستهدافهم الآن لا ناقة لهم ولا جمل بأي عمل إرهابي، وهو ما كان عليه الحال بالنسبة للأبرياء الذين تم حبسهم وقتلهم في غوانتانامو وبيغرام وفي أماكن أخرى نتيجة للإعتقالات الواسعة بحق المسلمين بعيد 11 سبتمبر. لا تتعدى شبهة هؤلاء الإرتباط المحتمل مع أو الدعم المحتمل لما تسميه الحكومة بـ"التهديد". في جهاز الإستخبارات المركزية قسم خاص بأفغانستان والباكستان وأقسام شبيهة خاصة باليمن والصومال. وللجهاز أيضاً قواعد ومدارج سرية للطائرات بدون طيار في دول أجنبية مثل اليمن والباكستان وأفغانستان برغم عدم الحصول على موافقة حكومات هذه الدول.

يولى جهاز الإستخبارات المركزية بقيادة المزيد من العمليات المختلفة التي ينفذها مع قيادة العمليات الخاصة المشتركة والمرترقة.

التتمة على الصفحة الثالثة

تؤكد التقارير الإخبارية الأخيرة تغير تركيز جهاز الإستخبارات المركزية من حيز التجسس وتقييم التطورات إلى تحولها إلى آلة قتل شبه عسكرية. ووفق تقرير لصحيفة الواشنطن بوست فقد خضع جهاز الإستخبارات المركزية خلال العقد الذي تلى 11 سبتمبر "لتغيرات جذرية، وتحول تركيزها ومصادرها لخدمة أهداف مكافحة الإرهاب المتمثلة أساساً بإيجاد أهداف بغرض إعتقالها أو قتلها". ويتابع التقرير الحديث عن هجمات الطائرات من دون طيار التي يقوم بها جهاز الإستخبارات المركزية والتي راح ضحيتها 2000 شخص الكثير منهم من المدنيين، وهو "رقم مذهل" مقارنة مع عدد الإغتيالات التي نفذها الجهاز قبل 11 سبتمبر ومنها فترة الحرب الباردة. يعكس هذا تضخم حجم مركز مكافحة الإرهاب التابع للجهاز من 300 عنصر إلى 2000. إذ ينصرف 20 بالمئة من محلي جهاز الإستخبارات المركزية إلى تحليل المعلومات بغاية إستهداف أفراد يصار إلى قتلهم أو إعتقالهم لأمد غير محدد أو

المساءلة والمحاسبة فيما يتعلق بحكم القانون ومن ضمنها مستلزمات القانون العسكري ومعاييره. يجيز الرئيس القيام بهذه المهمات السرية، وبحسب مسؤول رفيع، فإنه عند قيام الاستخبارات المركزية بعملياتها السرية، يقوم الرئيس بإستطلاع رأي الجهاز لا سواه عن فعالية عملياتها.

يمثل إلغاء دور الجمهور جزءاً مهماً من تدمير حكم القانون وإرساء العنف كسلاح مفضل. نشهد توسيعاً هائلاً لسلطات الشرطة، وهي صلاحيات معزولة عن المعايير والقوانين القائمة مما يسمح للسلطة التنفيذية التصرف بمأمن من المحاسبة ويتجاهل للمؤسسات المنتخبة. أوباما هو المسؤول الأساسي عن مأسسة هذا التوجه، بما فيه إجازة إغتيال مواطن أمريكي بذريعة "الحرب على الإرهاب". يتمثل التوجه أيضاً بمحاولة حض الناس على الإصطفاف خلفه ضد الكونغرس. فعوضاً عن التصرف على قاعدة عرض المقترحات على الكونغرس ومناقشتها علناً، يدعو أوباما الناس للإضمام إليه، أولاً لمطالبة الكونغرس بالتحرك، وثانياً لتأييد أي إجراء تنفيذي في حال غياب التحرك من أجل "إنجاز ما يتوجب إنجازه". لا بد من رفض هذا التوجه الخطير بحزم لما يمثله من تعزيز لصلاحيات الشرطة ومن محاولات موازية لتشتيت الناس عن السعي من أجل التمكين ومن أجل ديمقراطية يكونون فيها الأولوية. إن المشكلة الأساسية هي تطوير ديمقراطية من صنع أيدينا تمكن الناس من الحكم والتقرير.

صعدوا المقاومة! أمننا في نضالنا في سبيل حقوق الجميع!

وحتى في هذه الحال لا تتعدى جريمة من يتعرض للإغتيال "شبهة" إرتباطهم بما تسميه الولايات المتحدة بـ"الإرهاب" و "بدعم الإرهاب". كما لم يتم جلب أيًا منهم للمثول أمام القضاء. في هذه الأثناء تستمر الهجمات الجوية من دون طيار بحصد عائلات بأكملها وآلاف المدنيين.

ولا تكشف الحكومية عن ماهية تحديد إمكانية "إستهداف" الأفراد بالإغتيال أو عن العناصر التي يوكل إليها تنفيذ المجازر بحق المدنيين. من المعروف بأن قوات عسكرية متمركزة في قاعدة عسكرية سرية ضمن الأراضي الأمريكية هي من تقوم بتوجيه وإطلاق الهجمات الجوية من دون طيار على الأفراد الذين يراد إغتيالهم في دول أجنبية.

يتزامن هذا التوجه الجديد مع إلغاء الجانب العام المتعلق بآليات الحرب مثل المدوالات المعتمدة في الكونغرس وإعلان الحرب من قبله. كما ينتفي إطلاع الكونغرس والعام على الأمور المتعلقة بالحرب، وهو ما يعنيه خضوع العسكر للقيادة السياسية المدنية. وهو ما يولد حالاً مستمراً من إنعدام الأمن، عبر عنه أحد الناطقين بلسان حال الدوائر الحاكمة ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية بقوله أن درس 11 سبتمبر هو "تعلم العيش في حالة من إنعدام الأمن".

يتم على هذا النحو إخراج الحيز العام ومن ضمنه المؤسسات العامة مثل الكونغرس من دائرة المعرفة والتقرير بخصوص الحروب التي تُشن حالياً. تلف السرية العمليات التي يأمر الرئيس بتنفيذها حتى بالنسبة أحياناً للجنود الذين يقومون بتنفيذها في ساحات القتال. وتنتفي

الإرهاب الأمريكي وقيادة العمليات الخاصة المشتركة

على العراق وأفغانستان بل شملت اليمن والباكستان وسوريا الصومال ونيجيريا والفلبين. في العام 2003، فوض وزير الدفاع حينها دونالد رمسفيلد لقيادة العمليات الخاصة المشتركة العمل في 15 دولة مع إعطاء الموافقة المسبقة للقيام بعمليات الحرب النفسية والعمليات التخريبية الأخرى. وشمل مسرح العمليات بالإضافة إلى الدول المشار إليها الجزائر وإيران وماليزيا ومالي. ومؤخراً منح الرئيس قيادة العمليات الخاصة المشتركة صلاحية إستثنائية تخولها وضع قوائم بأسماء أشخاص بغرض إغتيالهم من دون الحصول على إذن مسبق منه لتنفيذ عمليات الإغتيال. وهذا مثال آخر عن السلطات الأمنية التي يحتكرها الرئيس مع العلم بأن القوانين الأمريكية والدولية ما تزال تعتبر الإغتيال أمراً غير قانوني.

لا يفترض بقيادة العمليات الخاصة المشتركة القيام بعمليات سرية كما هي حال جهاز الاستخبارات المركزي. لكن يقر مسؤولون رفيعون بأن عملياته "تشبه جداً عمليات الاستخبارات المركزية مما يجعلها بمرتبة العمليات السرية" وفق تقرير صحيفة الواشنطن بوست. كما تتشارك القيادة مع الجهاز في تنفيذ عمليات سرية. إذ قامت وحدات القيادة بقصف حفلات الزفاف في أفغانستان كما تتحمل المسؤولية الكبيرة عن التعذيب المروع للسجناء وعن عمليات

غالباً ما تعمل قيادة العمليات الخاصة المشتركة بالسر وتحت إمرة جهاز الاستخبارات المركزية لا المؤسسة العسكرية. وتضم تحت لوائها فريق النخبة السادس التابع لوحدة SEAL البحرية وقوة دلنا التابعة للجيش وفوج العمليات الخاصة الجوية والفوج الموجل الخامس والسبعين وسرب العمليات الخاصة الرابع والعشرين التابع للقوات الجوية. وعليه تقوم قيادة العمليات الخاصة المشتركة بتوحيد قوى النخبة العسكرية المتمثلة المهام تحت إمرة الرئيس مباشرة. منذ 11 سبتمبر تضخمت قيادة العمليات الخاصة المشتركة بشكل كبير كما هي حال مركز مكافحة الإرهاب التابع لجهاز الاستخبارات المركزية مع العلم بأن حقيقة حجمها وحجم أسلحتها تبقى طي الكتمان. ويقدر بأن عديدها قد إزداد من 1800 عنصر قبيل 11 سبتمبر إلى 25000 في الوقت الحالي. وفق تقارير صحفية صدرت مؤخراً لقيادة "أقسامها الإستخباراتية الخاصة ولها طائرات إستطلاعية وطائرات بدون طيار وأقمارها الإصطناعية الخاصة وجيشها الإلكتروني" القادر على إغلاق المواقع الإلكترونية والشبكة العنكبوتية ككل. تقع قيادة العمليات الخاصة المشتركة في فايتفيل في كارولينا الشمالية مع أن معظم عملياتها خارجية. لم تقتصر عمليات القتل التي نفذتها قيادة العمليات الخاصة المشتركة

طيار غالباً. وتنفذ أيضاً مئات من العمليات التي قد يذهب ضحيتها آلاف الأشخاص. ففي العراق على سبيل المثال قامت قيادة العمليات الخاصة المشتركة بتحديد مواقع الإشارات الإلكترونية على مستوى البلاد ككل، ثم تم استخدام مواقع هواتف محمولة معينة كوسيلة لتحديد "هدف" الإغتيال، وهو ما يعني أي شخص يصادف استخدامه للهاتف أثناء تعقب الإشارة. وعلى الرغم من أن نشاطات قيادة العمليات الخاصة المشتركة مسرحها الخارج، إلا أنه بالنظر إلى تأكيد القيادة وجهاز الاستخبارات المركزية على "المخاطر المتزايدة للإرهاب المحلي"، فإنه من المتوقع بأنه يتم استخدامهما لتنفيذ عمليات سرية داخل البلاد. فقد تم الإتفاق على عمليات مكافحة إرهاب سرية بين القيادة وشرطة مدينة نيويورك، وتم أيضاً، وباسم "الأمن القومي"، استخدام الطائرات بدون طيار وبالتشويش على الهواتف النقالة أثناء المظاهرات داخل الولايات المتحدة.

كما تنشط قيادة العمليات الخاصة المشتركة في مجال الحرب النفسية. إذ يتم إرسال فرق بلباس مدني إلى السفارات الأمريكية عادة من أجل تنظيم حملات إعلامية للترويج للأضاليل وللأكاذيب لتشويه سمعة ومواقف المعارضين للعدوان الأمريكي ولكن أيضاً لتصوير الولايات المتحدة على أنها المخلص "الكفيل" بتحقيق الديمقراطية. كما من المتوقع إزدياد حملات تجسسها وتضليلها داخل البلاد على نحو كبير خاصة بالنظر إلى وجود مكاتب كبيرة تابعة لها مقابل مبنى البنتاغون كجزء من نشاطات القيادة في العاصمة الفدرالية. أضف إلى ذلك أن قيادة العمليات الخاصة المشتركة تعمل الآن مع جهاز الهجرة والجمارك وهو ثاني أكبر جهاز أمني في البلاد. ويعمل الإثنان على إستهداف المناطق الحدودية بالإضافة إلى المكسيك والحركة المدافعة عن المهاجرين.

التمشيط الواسعة في المناطق المدنية وعن إحتجاز النساء والأطفال. لا بل تمتلك قيادة العمليات الخاصة المشتركة سلطة إحتجاز أي شخص لتسعين يوماً من دون توجيه أية تهم إليه. تتبع القيادة مباشرة، مثل جهاز الاستخبارات المركزي، للرئيس ووزير دفاعه. ونادراً ما يتم تقديم أية تقارير عن عملياتها للكونغرس سواء قبل أو بعد تنفيذها بحجة أنها "أنشطة عسكرية تقليدية" لا تستوجب تبليغاً مماثلاً. إن تضخم حجم ونشاطات قيادة العمليات الخاصة المشتركة يشير إلى إتباع معايير إجرائية جديدة يجيز للرئيس القيام بأعمال عسكرية على مستوى عالمي من دون الحاجة إلى إعلام الكونغرس ناهيك عن الحصول على موافقته. لقد تم بالفعل إنشاء قوة نخبية عسكرية موحدة بإشارة من الرئيس قادرة على القيام بتنفيذ مهام محددة بسرعة، ويتم الآن تدريبها من خلال عمليات القتل المختلفة التي تشارك فيها.

تضم قيادة العمليات الخاصة المشتركة تحت لواء عملياتها، كونهما آلية لتوحيد الأجهزة العسكرية والأمنية المختلفة، ليس فقط جهاز الاستخبارات المركزية أيضاً جهاز الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفدرالي، وتم زرع عناصرها في أجهزة غير عسكرية في واشنطن ومدن أخرى حول العالم. يتحكم الجيش بأنظمة الإتصال عبر الأقمار الإصطناعية، إلا أن قيادة العمليات الخاصة المشتركة تمتلك أقمارها الخاصة ويمكنها أيضاً استخدام الأقمار العسكرية. تقوم الأقمار بتسيير هجمات الطائرات بدون طيار وبالتجسس على الدول الأجنبية والتشويش على الإنترنت وغيرها من الأنشطة. تقوم القيادة بعمليات بتجميع المعلومات بطريقة غير قانونية وبمراقبة وبالتنصت على الإتصالات الهاتفية والإلكترونية. ثم تتحرك القيادة على ضوء هذه المعلومات بتنفيذ المداهمات والإغتيالات بإستعمال طائرات بدون

آلة قتل – تتمة الصفحة الأولى

العمليات الخاصة المشتركة بالتسلل سراً إلى داخل باكستان ثم الخروج من دون معرفة السلطات الباكستانية، وهو أمر غير قانوني تماماً. في الماضي تم التستر على هذه العمليات السرية، أما اليوم فتعلن للملا ويتم الزهو بالخروج عن القانون. كما تدل هجمات الطائرات بدون طيار، تمثل العمليات التي يسميها الرئيس و جهاز الاستخبارات المركزية "مكافحة إرهاب" إرهاب دولة بحق شعوب العالم سواء في أفغانستان أو باكستان أو اليمن أو العراق أو ليبيا. يشكل الدور المتزايد الذي يضطلع به جهاز الاستخبارات المركزية كآلة قتل جزءاً من الجموح الأمريكي والخروج عن القانون، وإحدى تجلياته تطوير آليات في المؤسسة الحاكمة تحصر مساءلتها بالرئيس دون سواه.

وكما يقول مسؤول أميركي رفيع في أفغانستان فإنه "من الصعب التمييز بين ضباط جهاز الاستخبارات المركزية وعناصر القوات الخاصة والمتعهدين." مضيفاً بأن "الثلاثة يمتزجون سوية وكلهم يعملون تحت إمرة جهاز الاستخبارات المركزية." مع العلم بأن الجهاز يتبع مباشرة للرئيس. تختلف عمليات وموازنات جهاز الاستخبارات المركزية عن تلك الخاصة بالجيش بأنها سرية وغير خاضعة للمعايير المتبعة عادةً. ووفق صحيفة الواشنطن بوست، فإنه يتم تقييد حتى الحد الأدنى من تقديم التقارير للجان الاستخبارات والشؤون العسكرية التابعة للكونغرس بحيث أنه نادراً ما يحظى أعضاء الكونغرس بـ "صورة شاملة" عن نشاطات الجهاز. تتضمن العمليات المشتركة "جولات تدريبية" قام فيها عناصر من جهاز الاستخبارات المركزية وقيادة

usmlo.org

بالعربية والإنكليزية والإسبانية

